



شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة الساهمة العامة المدودة
Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

للموضوع
* بورصة عمان
* السيد عمر السيد روان
السيدة سوزان

التاريخ : 2019/02/20

الرقم : 1ع / 2019/056/02

السادة هيئة الاوراق المالية المحترمين ،،،
تحية طيبة وبعد ،،،

د. / 27

الموضوع : محضر اجتماع الهيئة العامة العادية بتاريخ 2019-2-16

نرفق لكم طيه محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة الصناعات البتروكيمياوية
الوسيطة المنعقد بتاريخ 2019-2-16 للمصادقة على البيانات المالية المعدله
والمنتهية في 2017-12-31.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة

للموضوع
* بورصة عمان
* السيد عمر السيد روان
السيدة سوزان



TUV

تلفون +٩٦٢ ٥ ٣٦٥٣٣٣٤ - فاكس +٩٦٢ ٥ ٣٦٥٣٣٣٥ - ص.ب. ٢٥٠٢ عمان ١١١٨١ الاردن
Tel: +962 5 365334 - Fax: +962 5 3653335 - P.O.Box : 2502 Amman 11181 Jordan
E-mail: info@ipl.com.jo - Website : www.ipl.com.jo



شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة الساهمة العامة الممدودة
Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي 2019-02-16

لشركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة م.ع.م

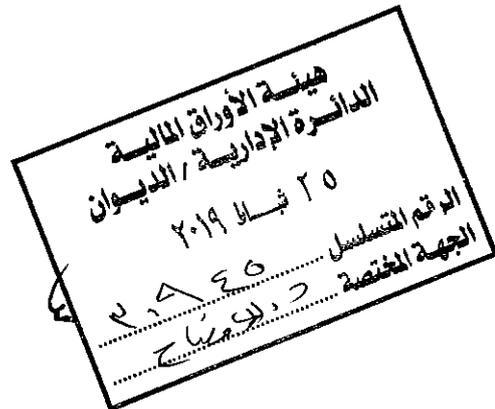
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة م.ع.م

بناءً على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس الإدارة السيد رياض زهير محمد الخشمان بتاريخ 2019/01/23 فقد عقدت الهيئة العامة اجتماعها العادي في الساعة الواحدة ظهراً من يوم السبت الموافق 2019/02/16 واستمر التسجيل لغاية الساعة الواحدة والنصف ظهراً بحضور مساهمين يحملون حصصاً بالأصالة ما مجموعه 3320746 سهم , و بالوكالة ما مجموعه 1932387 سهم وبما مجموعهما 5253133 بحضور 15 مساهم وبما نسبته 75.2% من رأس مال الشركة . وحيث أن نسبة الحضور متفقة وأحكام القانون فقد ترأس الجلسة السيد رياض الخشمان وممثل عطوفة مراقب عام الشركات السيد زكريا الصمادي و قد عين الرئيس السيد عمر جاموس كاتباً للجلسة , وتم تعيين السيد خالد مسعود والمهندس وليد دار غانم مراقبين لفرز الاصوات , وبدأت الهيئة العامة بمناقشة الأمور المدرجة في دعوة الاجتماع.

افتتح الرئيس السيد رياض الخشمان جلسة الاجتماع في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً ورحب بالحضور وطرح السؤال على المساهمين الحضور حول المصادقة او عدم المصادقة على البيانات المالية المعدلة لعام 2017 على ضوء تقرير لجنة الخبراء المكلفة من قبل عطوفة عام مراقب الشركات.

وبداً مناقشة جدول الاعمال وهو تعديل البيانات المالية بناءً على بعض النقاط التي اوردها بعض المساهمين الموجه بتعديل البيانات المالية لعام 2017 وعلى اثرها قام عطوفة مراقب عام الشركات بتعيين ثلاث خبراء للبت في نقاط التي اوردها المساهمين بعدم المصادقة على البيانات المالية لعام 2017 في اجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2018-09-15 , وبعد ان قامت لجنة الخبراء المعنية بالتوصية بتعديل البيانات المالية بناءً على التقرير الصادر منهم تم الطلب من مدقق الحسابات بتعديل البيانات المالية لعام 2017 كون هذه التعديلات ملزمة.

مداخله : من قبل المساهم جمال عبد النبي بخصوص مخصص البضاعة الراكده ولماذا لم يتم احتسابه بالسنوات السابقة وهذا سبب ضرر للمساهم كونه قام بشراء الاسهم بناءً على معلومات غير صحيحة .



1

TUV

تلفون +962 5 3653334 - فاكس +962 5 3653335 - ص.ب. 2502 عمان 11181 الاردن

Tel: +962 5 365334 - Fax: +962 5 365335 - P.O.Box : 2502 Amman 11181 Jordan

E-mail: info@ipi.com.jo - Website : www.ipi.com.jo



شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة الساهمة العامة المدودة Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

أجاب الرئيس : ان المسؤول عن البيانات المالية لعام 2017 هو مجلس ادارة الشركة السابق . ونحن كمجلس جديد يوجد شكوى من بعض المساهمين بعد عقد اجتماعين هيئة عامة بتاريخ 2018-7-17 و اجتماع 2018-9-15 بعدم المصادقة على البيانات المالية لعام 2017 وتم اصدار التقرير من قبل لجنة الخبراء المشكلة من قبل عطوفة مراقب عام الشركات بأحقية الشكوى المقدمه من بعض المساهمين وتم تعديل البيانات المالية لعام 2017 وهي ملزمة وقد تم تصويب البيانات المالية بناءً على تقرير لجنة الخبراء وكتاب عطوفة مراقب عام الشركات رقم (م ش / 91373/421/1) بتاريخ (2018-12-5).

واكمل المساهم جمال عبد النبي انه اصبح الان واضحا لي ما قمت بالسؤال عنه وطالما ان التعديلات ملزمة فانهي كمساهم اطلب من المجلس الجديد عمل الاجراءات القانونية اللازمة بحق مجلس الادارة السابق و المتسبب بالضرر الواضح الذي لحق بالمساهمين . وان كل مساهم له حق برفع دعوى قضائية اتجاه المتسبب بالضرر .

مداخلة : من السيد عبد الحفيظ العجلوني ممثل شركة جموم التجارية والصناعية ويحمل اسهم بقيمة 228572 سهم حيث رحب بالحضور وبمندوب مراقب عام الشركات وتم توجيه السؤال الى مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بأنه يجب ان يقوم مدقق الحسابات اولاً بتلاوة تقريره حول البيانات المالية المعدلة ؟ فاجاب المدقق ان جدول الاعمال المدرج بالدعوة لا يوجد فيه تلاوة التقرير من قبل المدقق . ومع ذلك قام المدقق بتلاوة تقريره حول البيانات المالية المعدلة عام 2017 .

استفسر وامل السيد عبد الحفيظ العجلوني اننا نحن امام بيانات مالية معدلة والتي قام بتعديلها نفس المدقق السابق السادة المجموعة المهنية العربية وفقاً لتقرير الخبرة وتوصياتها الملزمة وان المدقق يوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها مع العلم ان المدقق ذاته قام بالتوصية للهيئة العامة بالمصادقة على البيانات المالية التي لم يتم المصادقة عليها في اجتماع الهيئة العام بتاريخ 2018-7-17 و 2018-9-15 وان السياسات المحاسبية مطابقة لمعايير المحاسبة والقوانين النافذة وان مسؤولية المدقق التأكد من ان البيانات المالية تظهر بعدالة بكافة النواحي الجوهرية وهو الخبير المالي المسؤول عن صحة البيانات المالية وهو المسؤول عن صحة البيانات المالية من عشرات السنين وهو يتبع نفس السياسات والمعايير المحاسبية والقوانين النافذة وهل العشر السنوات السابقة لم يطلع على السياسات وكان يوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها وهل يختلف مع لجنة الخبراء المكلفة من قبل عطوفة مراقب عام الشركات في الرأي أم لا ؟ وهل الحسابات السابقة التي اوصى الهيئة العامة بالمصادقة عليها خاطئة ؟ ومن الذي يقرر السياسات المالية ؟ وتابع ان الذي يقرر هو الهيئة العامة وان مجلس الادارة ينفذ القرارات المتخذة من قبل الهيئة العامة وانه من ناحية شرعية فان الهيئة العامة هي التي تقوم بإقرار السياسات . وان البيانات المالية غير صحيحة وأوضح لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات بناءً على البيانات المالية المعدلة عام 2017 ان الديون لا يوجد لها قيمة وان البضاعة لا يوجد لها قيمة وهل عينت لجنة الخبراء مستشارين لفحص الديون والبضاعة كما نريد ان نستوضح من مدقق الحسابات انه هل السياسات السابقة كانت خاطئة وان المجلس السابق بناءً على رأي المدقق الخارجي وبناءً على اقرار السياسات من قبل الهيئة العامة لا يملك تعديل الحسابات .



شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة الساهمة العامة الممدودة Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

مداخلة : من المساهم يوسف قيسية من جمعية المستثمرين.
انه يوجد سطوه من قبل مجلس الادارة على مدقق الحسابات وهذا لا يجوز وانه اذا جاء مجلس جديد وقام بتعديل البيانات المالية حسب الواقع فهذا محط تقدير من قبل المساهمين.
اجاب الرئيس : ان كل مساهم له الحق بالكلام والاستفسار كما يشاء وان مسؤولية رئيس المجلس انه يتم الاستجابة لتعليمات وتوجيهات مراقب عام الشركات وتم عرض البيانات المالية 2017 باجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2018-7-17 و 2018-9-15 ولم يصادق عليها من قبل الهيئة العامة .
وان التقرير ناطق بما فيه والمطلوب من الهيئة العامة المصادقة او عدم المصادقة وان مسؤولية المجلس في حال مصادقة الهيئة العامة على التقرير وهو تحويل الملف الى الجهات القضائية المختصة وهو المسؤول عن الاجراءات المناسبة بحق المخالفين . وان البيانات المعدلة لعام 2017 وتقرير اللجنة بحاجة لمصادقة او عدم مصادقة وهذا هو بند دعوة الاجتماع اليوم .

مداخلة من قبل المساهم جمال عبدالنبي : ان الفرق الذي تم التعديل بموجبه للبيانات المالية لعام 2017 كبير جداً ويجب عمل الاجراءات القانونية اللازمة بحق المتسبب عن ذلك .

مداخلة من السيد عبدالحفيظ العجلوني : هل كانت البيانات المالية خاطئة ؟

اجاب مدقق الحسابات الخارجي : هذا السؤال خارج نطاق الاجتماع المدعو له وان اعداد البيانات المالية هو مسؤولية الادارة وليست مسؤولية المدقق وان مسؤولية المدقق هو ابداء الرأي حول البيانات المالية علماً بان السياسات المحاسبية لم تتغير والذي تغير هو التقديرات وفقاً لمعلومات جديدة متاحة لهم وان التقديرات هي مسؤولية الادارة وان عمر الاصل مثلاً تقدير وليس سياسة

مداخلة من المساهم السيد محمود سمور : حيث رحب بالحضور ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات وقام بتقديم مذكرة لكاتب الجلسة ونسخة منها لمندوب مراقب عام الشركات وطلب ارفاقها بالمحضر وقام بتلاوتها على الهيئة العامة

"سعادة رئيس اجتماع الهيئة العامة المحترم السادة المساهمين المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمي محمود سمور اود الاشارة بان مداخلتني هذه تعبر عن حرصي كمساهم على مصلحة جميع المساهمين الحاليين وبما فيه مصلحة الشركة ومستقبلها مع الأخذ بالاعتبار بأن اشارتي الى أي مادة أو أي فقرة منها في هذه المذكرة هي اشارة الى قانون الشركات الأردني.

أولاً : بناءً على احكام الفقرة (ب) من المادة (181) أمل من كاتب الجلسة توثيق ما سأتلوه من هذه الورقة التي سأسلمك اياها لتوثيقها ضمن محضر اجتماع الهيئة العامة العادية الحالي ونسخة للسيد / ممثل عطوفة مراقب عام الشركات ونسخة للسادة /مدقق الحسابات الخارجي - المجموعة المهنية العربية وتثبيت ما سأقوله شفاهة ي ماخلاتي خلال الاجتماع مع الشكر.



شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة الساهمة العامة المدودة Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

ثانياً: ان موضوع المصادقة على البيانات المالية للسنة المالية لعام 2017 ينحصر بين مجلس الادارة السابق ومدقق الحسابات الخارجي السادة / المجموعة المهنية العربية في ضوء عدم الالتزام بتطبيق قانن الشركات وتبني التعديلات الموصى بها ضمن تقرير لجنة الخبراء ومدى التزاميتها وفق السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة ومعايير المحاسبة الدولية.

ثالثاً :- تسجيل عدم الموافقة بالمصادقة على البيانات المالية المعدلة للسنة المالية لعام 2017 واثارها المالية التي سبق ان اوصى مدقق الحسابات الخارجي السادة / المجموعة المهنية العربية للهيئة لاعامة العادية بالمصادقة عليها بتاريخ 17-7-2018 بدون التعديلات الحالية . وذلك للأسباب والمبررات التالية:-

1/ عدم تطبيق أحكام قانون الشركات وفق الفقرة) ب (من المادة (195) وتطبيق احكام المادة . (196) خلافاً لما حدده القانون.

/تناقض توصيات مدقق الحسابات الخارجي السادة / المجموعة المهنية العربية : المبينة تالياً :

اولاً : التوصية بالمصادقة على البيانات المالية المؤرخة في 27 / اذار / 2018 والمرفوعة للهيئة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 17-7-2018 دون ابداء اي تحفظات عليها - وعدم تسجيل اي اعتراض او عدم موافقة من قبل الهيئة العامة بعد تلاوة كامل مضمون التقرير وفق القانون.

ثانياً : عدم ذكر الحقائق والافصاح ضمن متن التقرير المؤرخ في 16 / كانون الثاني / 2019

ثالثاً : الاحداث اللاحقة ذات الأثر المالي على البيانات المالية لعام 2017

رابعاً : منهجية تقرير مدقق الحسابات الخارجي السادة / المجموعة المهنية العربية : وبناء على ما تقدم فإن جميع الاسئلة التالية الموجه لسادة / مدقق الحسابات الخارجي السادة المجموعة المهنية العربية - والتي نأمل عليها بوضوح وشفافية وتثبيت الأجابة في محضر الجلسة:

السؤال الأول : بناء على احكام المادة (199) بعنوان (مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الشركة) وأحكام المادة (195) بفقراته المختلفة وخاصة الفقرتين (ب/1 و ب/2) فقد اصدرت تقريرك المؤرخ بتاريخ 27 اذار 2018 حيث ورد في الفقرة الاخيرة منه تحت عنوان (تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى (ما يلي : النص) تحتفظ الشركة بقبود وسجلات محاسبية منظمة بصورة اصولية وان القوائم المالية الوارده في تقرير مجلس الادارة متفقة معها من كافة النواحي الجوهرية ونوصى الهيئة العامة بالمصادقة عليها (فهل هناك مخالفة من قبل مجلس الادارة السابق وادارة الشركة . ؟

السؤال الثاني : هل المقصود في متن تقريرك بذكر عبارة) مجلس الادارة (و / أو) الادارة (اينما وردت مجلس الادارة السابق أو مجلس الادارة الحالي المنتخب بتاريخ 17-7-2018 ؟



شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة الساهمة العامة المدودة Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

السؤال الثالث : هل تضمن تقريرك المؤرخ في 7 آذار/ 2018 التوصية بعدم المصادقة على البيانات المالية لعام 2017 وهل تضمن أية تحفظات ؟

السؤال الرابع : بناء على احكام المادة (200) من قانون الشركات فإنه يتوجب عليك في حالة التوصية بعدم المصادقة بتبليغ كل من رئيس مجلس الادارة والمراقب والهيئة والسوق في حال اطلاقك او اكتشافك لأية مخالفة ارتكبتها الشركة لقانون الشركات او نظام الشركة وعلى اي امور مالية ذات اثر سلبي على اوضاع الشركة المالية والادارية . فهل اطلعت او اكتشفت ما يتوجب عليك ابلاغه ولم تبلغه مع العلم انك اوصيت بالمصادقة على البيانات المالية دون تحفظات ؟

السؤال الخامس : لماذا لم توضح للهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 17-7-2018 بصفتك وكيلاً للمساهمين وفق احكام المادة (199) بأنك ستلتزم بقانون الشركات وفق احكام المادة (196) بأنه يتوجب عليه في حالة عدم مصادقة البيانات المالية بناء على توصيتك - بذلك التاريخ رد الميزانية والبيانات المالية وفق احكام المادة (196) من قانون الشركات الى المجلس السابق المسؤول عن البيانات المالية لتعديلها وفقاً لاحكام لملاحظاتك واعتبارها مصدقة بعد التعديل وفق القانون ؟ وهل سجلت هذا الحدث ضمن محضر الاجتماع ؟

السؤال السادس : هل كان هناك خلاف بينك وبين مجلس الادارة السابق المسؤول عن البيانات المالية للشركة ؟ وهل تمت عرقلة اعمالك مما ينطبق عليه نص المادة (194) ؟

واكرر اطلب من ممثل عطفة مراقب عام الشركات بتأكيد توثيق ما ذكر في محضر الاجتماع مع الشكر والتقدير.

المساهم / محمود سمور

نسخة مع التحية للسيد / ممثل عطفة مراقب عام الشركات المحترم

نسخة مع التحية للسيد / كاتب الجلسة المحترم لتوثيقها ضمن محضر الاجتماع .

اجاب الرئيس : انني لست قاضي وليست مسؤول عن تحديد مسؤولية لأي شخص وانما امامي بيانات مالية معدلة لعام 2017 بشكل واضح بناءً على تقرير وتوصيات لجنة الخبراء المكلفة من قبل عطفة مراقب عام الشركات وليس انا من قمت باعداد هذا التقرير والتوصيات . ومن شاء ان يعترض على تقرير اللجنة له الخيار بالاعتراض امام الجهات القضائية المختصة .

مداخلة المساهم جمال عبدالنبي : لماذا قام بعض المساهمين الكبار وهم اعضاء في مجلس الادارة بالشركة ببيع الاسهم بكميات كبيرة بالفترة الاخيرة.

اجاب الرئيس هذا ليس من اختصاصي وان هذا الاستفسار غير مدرج على جدول اعمال الاجتماع.

مداخلة من المساهم مصعب عبدالوهاب الزعبي : رحب بالحضور وبمندوب مراقب عام الشركات السيد زكريا الصمادي . انه يحمل مذكرة و يوجد فيها استفسارات و اسئلة و قام بتسليمها لكاتب الجلسة و نسخة منها لعطفة مراقب الشركات , ويستفسر بها عن الديون والبضاعة والسياسات



شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة الساهمة العامة المدودة
Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

"السيد رئيس مجلس الإدارة المحترم
السيد ممثل مراقب عام الشركات المحترم
شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة

الموضوع: أسباب عدم المصادقة على البيانات المالية المعدلة لعام 2017 التي سيتم تقديمها في إجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2019-2-16

حيث إن الكتاب الذي وجهه مدير عام مراقب الشركات إلى لجنة الخبراء المشكلة رقم (م ش/1/77693/421/1) بتاريخ 2018/10/11 قد بين بشكل واضح إن الغرض من هذا التكاليف هو "" الفصل في موضوع صحة البيانات المالية لشركة الصناعات البتروكيمياوية لعام 2017 والتي تم عرضها على الهيئة العامة بإجتماعها المنعقد بتاريخ 2018/9/15 ""

وحيث أن التقرير المقدم قى إشتمل على جزئين :

الجزء الاول : والذي يشتمل على البنود التي ليس لها تأثيرات مالية على الميزانية قد قامت اللجنة بالفصل بها وهذا يشمل البنود التي شملها تقرير لجنة الخبراء وهي البنود (4 , 10 , 11 , 12 , 13 , 14 , 16 , 17) من البنود التي قدمت في إجتماع الهيئة العامة بتاريخ 15-9-2018 بعدم الموافقة على البيانات المالية.

الجزء الثاني : وهي لها تأثيرات مالية على الميزانية تتعلق بالبنود وهذا يشمل البنود التي شملها تقرير لجنة الخبراء وهي البنود (1 , 2 , 3 , 5 , 6 , 7 , 8 , 9 , 15)

كما هو معروف فإن السياسات المالية التي تتم إعدادها وعملها لعام 2017 يجب أن يتوفر فيها شرطان , الشرط الاول أن تكون وفق المعاييرة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والقوانين النافذة والشرط الثاني أنت تكون وفقا للسياسات التي يتم اعتمادها وإقرارها في الهيئة العامة للعام السابق وبالتالي فإذا كان هناك رغبة في التغيير في السياسات المتبعة فهذه يجب إقرارها اولا في إجتماع الهيئة العامة في عام 2017 ليتم اعتمادها في الأعوام اللاحقة .

وحيث أن طلب كتاب مراقب الشركات واضح كل الوضوح وينص على الفصل في صحة البيانات المالية لشركة صناعات البتروكيمياوية لعام 2017 ولم ينص على تقديم اقتراح تحفظي بديل من خلال توصيات , حيث إن تقرير لجنة الخبراء لم يتضمن الفصل في صحة هذه البنود من حيث توافقها مع معايير المحاسبة الدولية والقوانين الاردنية واما اذا كان المدقق الخارجي مجلس الادارة السابقين لم يلتزموا في اعداد البيانات المالية حسب المعايير الدولية او اذا كانت هذه البيانات المالية تخالف المعايير الدولية , وإنما أوصوا برأي بديل أكثر تحفظاً , ولم يذكروا أن هذه البيانات المالية تغاير المعايير الدولية او اذا كان إعداد البيانات المالية تخالف السياسات والمعايير التي واجب إتباعها في إعداد البيانات المالية لعام 2017 التي أقرته الهيئة العامة في إجتماعها في عام 2016 , هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التدقيق لهذه البنود من قبل لجنة الخبراء إعتد على معلومات لا تتوافق مع الوثائق المحفوظة لدى شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة التي إعتد عليها مجلس الإدارة السابق والمدقق الخارجي السابق وبالتالي فإن ما خلص اليه تقرير لجنة الخبراء من توصيات إعتد على معلومات غير دقيقة ومتكاملة مما يتطلب إعادة التدقيق والتحقق من ذلك. حيث إن البت في السياسات المحاسبية لمثل هذه البنود المذكورة اعلاه خاضعة للأجتهاه والتقدير وتختلف من ادارة لاخرى ومن مدقق حسابات لاخر ولكن لا يمكن القول بأنها غير صحيحة حسب ما اكدته لجنة الخبراء في تقريرها .

6

TUV

تلفون +962 5 3653334 - فاكس +962 5 3653335 - ص.ب 2502 عمان 11181 الاردن

Tel: +962 5 3653334 - Fax: +962 5 3653335 - P.O.Box : 2502 Amman 11181 Jordan

E-mail: info@lpi.com.jo - Website : www.lpi.com.jo



شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة الساهمة العامة المحدودة
Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

وكما يظهر في تقرير لجنة الخبراء فإنها لم تطلع على جميع التقارير المالية والفنية المحفوظة في ملفات الشركة التي تم الإعتماد عليها مجلس الإدارة السابق ومدقق الحسابات السابق مما يتطلب إعادة التدقيق مع الإحتفاظ بحقوق المساهمين باللجوء الى القضاء وفق القانون للبت في هذا الموضوع . وكمثال على ذلك , وحسب المعلومات التي وردت إلينا فإن الإدارة الحالية قامت ببيع بعض المواد الاولية والمنتجات وقطع الغيار التي اعتبرتھا الإدارة السابقة غير تالفة فقد تم بيعها بأسعار اقل من اسعار الكلف في أحيان و بأسعار أقل من الأسعار السوقية وفي أحيان أخرى حيث إعتبرتها الإدارة الحالية تالفة مما يضر بموجودات الشركة وينعكس سلبا وبشكل مخاطر على ممتلكات الشركة وحقوق المساهمين نتيجة التحوط وتبني توصيات لجنة الخبراء بإعتماد أخذ مخصصات غير واقعية وفق سياسات محاسبية تحفظية او تحوطية جديدة وإعتبار التدني في قيمتها كخسائر حيث أن أخذ مخصصات تحوطية لا يعطي الحق للإدارة الحالية باعتبار ان ما احتوته هذه البنود هو خسائر سابقة وبالتالي فهو مهدور وقيمه صفرية و عليه فإن الغرض مما تم عمله هو ان يتم تخفيض الربح الصافي للسنوات اللاحقة وان ما يتم تحصيله مستقبلا نتيجة بيع الموجودات التي زادت مخصصاتها تحوطيا ينعكس ربحيا في نتائج السنة المالية 2018 أيا كان نسبته التحصيلية من قيمته الدفترية , وانما نحذر بأن ذلك سيكون مسلك خطير جدا وميشكل سابقة في إهدار حقوق المساهمين والتكسب بغير وجه حق لأي مشتري لموجودات شركة مساهمه عامه بقيم أقل من قيمها السوقية , ولهذه الأسباب المذكورة أعلاه والمذكورة أدناه لا نصادق على البيانات المالية المعدلة والمعروضة على الهيئة العامة في 2019-2-16 و تفاصيل ذلك نوضح للهيئة العامة حقيقة الأمور التي تم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة والمدقق الخارجي في إعداد ميزانية عام 2017, وفيما يلي توضيح للهيئة العامة الموقرة فيما يتعلق بالبنود موضوع الفصل في صحتها من قبل لجنة الخبراء , وما يتفق مع المعززات والوثائق وملفات الشركة :-

البند الاول : استهلاك الممتلكات.

الاجابة :- ذكر تقرير لجنة الخبراء بانه لا يوجد توثيق لكلفة الآلات والمعدات من قبل 2010/1/1 وهذا يعني بأن لجنة الخبراء لم تطلع على موجودات النظام محاسبي قديم قبل هذا التاريخ يتضمن كل المعلومات المنقوضة حيث اطلعت اللجنة على النظام المحاسبي الجديد والذي بدأ العمل به منذ عام 2010

أكد تقرير لجنة الخبراء بأن الشركة ملتزمة في بياناتها المالية لعام 2017 بنفس نسب الاستهلاك المتبعه خلال سنوات 2015 و 2016 والتي تم إقرارها من الهيئات العامة السابقة.

- ذكر تقرير لجنة الخبراء بان تقدير العمر الانتاجي هو مسألة اصدار حكم معين بناءً على خبرة المنشأة مع اصول مماثلة . وقد ذكر التقرير غياب رأي فني مقدم من الشركة حول قدرة الآلات الانتاجية وعمرها الافتراضي علما بان ذلك يشير الى تناقض مع واقع الحال حيث انه سنوياً يتم تحديد العمر الافتراضي مع المدقق الخارجي من قبل الشركة أخذين بعين الاعتبار الطاقة الانتاجية المستغلة مقارنة بطاقتها الانتاجية وقد تجاهل تقرير الخبراء أو ل يتم تقديم المعايير الفنية التي تم إعدادها من قبل الجهاز الفني والتي توضح هذه الأمور بشكل واضح وجلي.

- أكد تقرير لجنة الخبراء بأنه لا يوجد نسب محددة في معايير المحاسبة الدولية لاستهلاك المعدات والممتلكات وهناك نسب ارشادية للاستهلاك للاصول المختلفة وبحق للمكلف وفق قانون ضريبة الدخل بزيادة النسب المنوية او تخفيضها.



شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة الساهمة العامة المحدودة Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

ونضيف

- ان تعريف الاستهلاك بموجب معايير المحاسبية الدولية هو التخصيص المنتظم القابل للاستهلاك على مدى عمره الانتاجي المقدر وعليه فان الاساس في تقدير نسبة الاستهلاك هو تحديد العمر الانتاجي المتوقع لأي أصل. ويعتبر موضوع الاستهلاكات من اكثر البنود التي يتم مناقشتها في مجلس الادارة وبعد دراسة معمقة من نواحي فنية للمنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة لكل أصل لتحديد العمر الانتاجي والتشغيلي وفقاً لمعدلات التشغيل الحالية المنخفضة , وبناء على ذلك فقد حدد مجلس الادارة نسب الاستهلاك وفق المعايير الدولية المعتمدة و وفق السياسات المحاسبية الموضحة في جميع التقارير السنوية للشركة , ويتم بشكل دوري دراسة وتقدير حاله العامه للاصول و الموجودات وتقدير الاعمار الانتاجيه المتوقعه في المستقبل بعد أن يتم دراستها بدقة من قبل المعنيين , علماً بان صافي قيمة هذه الموجودات بعد اجمالي الاستهلاك أقل من قيمتها السوقية الحاليه .

- يجدر العلم بأن نسبة الطاقة الانتاجية المستغلة من الطاقة الانتاجية المتاحة للعشر سنوات الماضية كانت تتراوح بين 5%-15% مما يشير الى صحة تناسب نسب الاستهلاك المعتمده وتقدير الاعمار الانتاجية المتوقعه في المستقبل للمصانع .

- يتبين من مراجعة كشوفات الاستهلاكات للعشر سنوات السابقة أن الاستهلاك يبلغ ما يقارب 180 مليون دينار وتبلغ الاضافات ما يقارب 255 مليون دينار مما يشير بوضوح الى حالة الاحلال والتجديد والتحديث في المصانع والمباني بنسبة تقارب 50% من قيمة الموجودات بعد استثناء قيمة الاراضي والتي لا تخضع للاستهلاكات .

كما نود اضافة الى ما ذكر أعلاه بيان الحقائق التالية :-

- ان نسب الاستهلاك المعتمده تم الافصاح عنها منذ عدة سنوات بموافقة مجالس الادارة والهيئات العامة السابقة .
- ورد في السبب رقم 1 من أسباب عدم المصادقة خطأ فني يتعارض مع معايير المحاسبة الدولية حيث ذكر وجوب ان تكون نسبة الاستهلاك 10% للمكانن و 4% للهناجر والمباني حيث أن المعايير الدولية لم تحدد نسب محدهه للاستهلاك واما ربطته بتحديد العمر الانتاجي المتوقع للاصل . كذلك لم يحدد أي قانون أردني و بالخصوص قانون ضريبة الدخل نسب استهلاك محدد ألزمت الشركات بأتباعها وانما بينت من خلال تعليماتها نسب استهلاك تمثل السقف العليا للنسب المقبولة ضريبياً .
- تم تدقيق حسابات الشركة من قبل دائرة ضريبة الدخل بعدة سنوات ولم يتم الاعتراض أو ابداء اية ملاحظات من قبلهم على نسب استهلاك المعتمده .
- أن الأحداث اللاحقه المرتبطة بحادثة حريق مصنع البوليمتر وما نتج عنه من تقييمات وتقارير فنية من مقدري الخسائر تشير الى أن القيمة الدفترية أقل بكثير من القيمة العادلة وهذا مؤشر لعدم وجود تدني لهذه الموجودات وعدم وجود تضخم في صافي قيمتها .



شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة الساهمة العامة المدودة Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

2 - البند الثاني : يوجد اصول ثابتة هي بطبيعتها مصاريف تم رسملتها .

الإجابة : أن جميع المبالغ المرسله خلال السنوات الماضية تمت بناءً على اسس متفقة مع معايير المحاسبة الدولية حيث أن هذه المبالغ تعود بشكل مباشر الى مشاريع تحديث و تطوير التكوين أصول مؤهله و تتلخص طبيعتها برواتب مستشارين لمشروع التطوير أدوات ومعدات ، تكاليف تركيب وتجميع و تكاليف تجارب . وكل ما ذكر يعتبر جزء من عناصر تكلفة الأصول اللازمه له ليكون قابلاً للتشغيل بالطريقة المقصوده من قبل الاداره وهذا ما جاء منصوص عليه في معايير المحاسبة الدولية وتعتبر جميع هذه التكاليف قد ساهمت بتكوين اصل مؤهل وجلبت معرفة و ملكية فنية ذات قيمة مادية وهذه المصاريف لم تكن لتكون أو تنشأ بغير قصد لتنفيذ المشاريع و تأهيل الأصول . مع ملاحظة أن المشروع بجميع تكاليفه المتراكمة يبقى تحت بند مشاريع تحت التنفيذ مهما طالت المدة لحين انتهائه كلياً ومن ثم يتم اضافته رسمياً للاصول و الموجودات . أن قيمة الأصول الثابتة لعام 2017 التي تم رسملتها قد بلغت 7949 دينار فقط موزعة كالتالي : 339 ؛ دينار الآلات والمعدات 950 دينار للسيارات و 2958 دينار للأجهزة والأدوات . وبالنسبة الى السنوات السابقة قبل عام 2017 كما ذكر في تقرير الخبراء لقد تم عرضها في اجتماعات الهيئات العامة المختلفة و تم المصادقة عليها بالاجماع من قبل الهيئات العامة السابقة وفي اجتماع الهيئة العامة لعام 2016 بتاريخ 2017/4/22 تم الموافقة عليها بالاجماع بحضور بعض المساهمين الجدد الذين اعترضوا ولم يصادقوا على البيانات الماليه وأنه ما تم إعتماده في عام 2017 تم اعتماده حسب الأسس التي تم إقرارها في إجتماع الهيئة العامة لعام 2019 ولا تستطيع الإدارة ومجلس الإدارة تعديلها من الناحية القانونية وأخيراً نؤكد أن أي مبلغ مرسل هو ناتج عن اصول أو مواد أو استشارات فنية مكلفة لتنفيذ هذه المشاريع حصراً ولم تكن هذه التكاليف لتوجد بعدم وجود هذه المشاريع .

3 - البند الثالث : مخصص طوابع الواردات

الإجابة : لم يتم التنسيب لإدارة الشركة أو مجلس الإدارة بأي استحقاق على طوابع الواردات ان كان من الدائرة المالية أو من المدقق الخارجي أو من الجهات الحكومية علماً بأنه تم التدقيق على الشركة لعدة سنوات ولم توجد أي مطالبة من أي جهة لاي استحقاق مما يشير الى سلامة الإجراءات بهذا الخصوص . علماً بأن تقرير الخبراء لم يشير الى وجود أي وثائق أو معاملات خاصة يتحقق عليها رسوم طوابع على الشركة عن عام 2017 وإنما ذكر ما يشير اليه القانون فقط .

5- البند الخامس : مخصص القضايا المقامة على الشركة .

الإجابة : تقوم الشركة سنوياً بتوجيه كتاب الى محامي الشركة السابقين والحاليين لطلب توجيه تقاريرهم السنوية بالقضايا التي يتابعها المدقق الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة. ولم يتضمن التقرير فيما إذا تحققت لجنة الخبراء من التقارير المرسله لمدقق الحسابات الخارجي وإدارة الشركة من قبل المحامين عن وضع القضايا المقامة على الشركة حيث ان المبلغ الوارد في تقرير لجنة الخبراء ليس لدينا به علم ولا نعرف ما هو موضوعه ولم نبلغ به من قبل المحامي / السيد نضال الصالح ولم نقم بتبليغ المدقق الخارجي ومجلس الإدارة عن هذا المبلغ لعدم علمنا به ، مع العلم بأن الشركة تعاقبت مع المحامي نضال الصالح منذ عام 2006 لتتابع جميع قضايا الشركة وكانت الإدارة



شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة الساهمة العامة المحدودة Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

تعتمد على التقارير التي كان يتم تزويد الإدارة بها عن وضع القضايا ليتم تزويد المدقق الخارجي ومجلس الإدارة بها وعلى ضوء وضع القضايا يتم أخذ المخصصات اللازمة وقد التزم بذلك لغاية عام 2012 وما قبله الا انه ومنذ ستة أعوام فلم يتم المحامي نضال الصالح تقارير للشركة بالمعلومات المطلوبة والأحكام المتخذة عن القضايا وبناء عليه تم ارسال اكثر من 30 رسالة له الشركة بمعلومات عن القضايا حتى يتم عرضها على مجلس الإدارة وعلى المدقق الخارجي ولم يزودنا بها . وحاولت الشركة بعد ذلك التواصل مع محامي الشركة السيد نضال صالح خلال السنوات الماضية وطلب تقارير عن القضايا الا انه رفض تقديم أي تقرير بشكل واضح وتم توجيه انذارات عليه له وبناء على ذلك فقد قرر مجلس الإدارة انهاء التعاقد معه وهذا واضح في محاضر مجلس الإدارة ومنها على سبيل المثال جلسة رقم 3 لعام 2012 و جلسة 4 لعام 2012 و جلسة رقم 4 لعام 2013 و قرار مجلس الإدارة رقم 18 لعام 2012 كما ورفض تسليم ملف القضايا التي يتابعها ليتم تسليمها لمحامي آخر ، ولم يتم تبليغنا بآية معلومات بالقضايا سواء التي أقامتها الشركة أو المقامة على الشركة ولم يتم تبليغنا باي وسيلة رسمية بقضايا مقامة علينا بهذا المبلغ وبالرغم من ذلك فقد أخذت الشركة مخصصات كافية بنظر المجلس وحسب المعلومات المتوفرة لديه ، وبهذا الصدد فاننا نأمل من الإدارة الحالية الحصول على التقارير المتعلقة بالقضايا من المحامي المذكور مع متابعته من الناحية القانونية لأمتناعه عن تزويد الإدارة السابقة بملفات القضايا وعدم تزويد الشركة ومدقق الحسابات السابق بتقاريره وفق القانون لقد أوصى تقرير الخبراء بتكوين مخصص على القضايا المرفوعة على الشركة بقيمة 30800 دينار موزعة على شركة الريان للنقل بحكم قطعي و 25000 دينار لقضية المحامي المرحوم بهاء حكمت . ويبدو أن اللجنة لم تطلع على وجود قرار مقابل على شركة الريان ووجود تسوية ومخالصة مع المحامي بهاء حكمت تم ابرامها وتنفيذها معه من خلال المستشار القانونية للشركة في حينه و عليه فان ذلك ينفي وجود حاجة لأي مخصصات بهذا الخصوص

6 . البند السادس : تحويل ذمم المحامين المدينة الى مصاريف

الإجابة : هذه ذمم تمثل أتعاب محامين ورسوم قضايا وتكاليف القضايا الشركة و هي تبقى في بند أمانات (ذمم) لحين انتهاء القضايا وإغلاق الذمم حسب الأصول ، و على سبيل المثال فان ذمة المحامي عبد الرحيم الحيارى استحققت بعام 2018 حيث انهى القضايا المرفوعة على الضريبة في بداية عام 2018

7 - البند السابع : حساب دفعات مقدمة مشروع JUMP

الإجابة : أن توصية لجنة الخبراء غير دقيقة حيث أنه لا يجوز تخفيض ايراد من قيمة الأصول و يبدو ان التبيوب كان خاطيء محاسبيا ولكنه ليس له اثر مالي حيث أن تخفيض الكلفة أو زيادة الأيراد له نفس النتيجة ولكن تخفيضه من قيمة الأصول هو اجراء خاطيء حيث لا يجوز أن يتم ترصيد قيمة اصل منشئ جديد بقيمة صفرية فقط لأنه منحة حكومية و يبدو أنه لم تقم الإدارة الحالية باطلاع لجنة الخبراء على هذا الأمر بشكل صحيح.

إن ما ورد في طلبكم بإلغاء القيد المذكور ينشئ ذمه دائنه وهميه ممتثلة بالتزام غير واجب السداد وهذا مخل إن ما ورد في للمباديء والأصول المحاسبية علماً بان هذا المبلغ هو تمويل (منحة من صندوق JUMP) بشروط قتيه محده تم انفاقه على مشاريع تحت التنفيذ (اصل مؤهل) خلال السنوات السابقة وتم انتهاء الإجراءات الرسمية مع الصندوق وصولاً الى اعتمادهم النهائي .



شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة العامة المدودة Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

8 - البند الثامن : مخصص للديون المشكوك في تحصيلها .

الاجابة : ولتوضيح هذا الأمر نود أن نبين بان أن اجمالي الأمم المدينة التي قيمتها 1065858 دينار يتضمن بندين الاول ومقداره 647 الف دينار لتمم قديمة والتي تم اخ مخصص لها بمبلغ 502254 دينار و باقي الذمم من هذا البند ذمم مقدارها 144887 دينار وهي مبالغ بها أحكام قضائية وتسويات تضمن حق الشركة في تحصيلها علما بانه يوجد امكانية لتحصيل مبالغ اكبر من المبلغ الباقي بكثير ولم يتم اخذ مخصص به ، ولكن تعنت محامي الشركة السابق وعدم التعاون مع الشركة اخر تحصيل بعض القضايا ، وبالتالي فلا يوجد اي داعي لأخذ مخصصات اضافية والبند الأخر هي ذمم حديثة ومتحركة قيمتها تقارب 418 الف دينار وهذه ليست بحاجة لأخذ مخصص لها ، وبالتالي ان هذا المخصص كافي برأي مجلس الإدارة و المدقق الخارجي وحسب المعلومات المتوفرة حالياً ، وهذا ما تم إقراره في محاضر اجتماعات مجلس الادارة التي توثق ذلك وعليه فإن لجنة الخبراء قد تعاملت مع هذا الأمر محاسبيا بدون الاطلاع على الوقائع والأوراق والمستندات الموجودة بالشركة التي تثبت ضمان تحصيل باقي الأمم وعدم الحاجة لمخصص حيث أن اخذ مخصص تحوطي لا حاجة له ونأمل من الإدارة الحالية عدم التنازل وعقد التسويات عن مستحقات معروضة أصلا للتحصيل وبالتالي التنازل عن حقوق المساهمين . كما لم يتضمن تقرير لجنة الخبراء فيما اذا قامت الإدارة الحالية بتحصيل أي من المبالغ التي تم اخذ مخصص لها

9 - البند التاسع: مخصص للبضاعة بطينة الحركة والراكدة .

الاجابة : لقد تعاملت لجنة الخبراء مع هذا البند من وجهة النظر المحاسبية فقط ولم يتم التحقق من التقارير الفنية المتعلقة بصلاحية المواد والقطع الموجودة في ملفات الشركة كما لم يتضمن التقرير عما اذا تم بيع كل أو بعض من المواد التي تم اخذ مخصص لها حيث أوصت اللجنة بتكوين مخصصات كاملة لهذا البند مما انعكس سلبيا على البيانات المالية ومما يشكل تحوطا مبالغ به باعتبار قيمتها صفرية مما يشكل هدرا الموجودات الشركة و اموال المساهمين . مع الأخذ بالاعتبار بان تقرير لجنة الخبراء وحسب معيار المحاسبة الدولي رقم 2 المتعلق بالمخزون بانه يجب الاعتراف بالمخزون بالقيمة القابلة للتحقق وهو فعليا المعيار المتبع لدى الادارة السابقة مع مراعاة الحالة الفنية للبضاعة و عليه

فان اعتماد لجنة الخبراء على عدم حركة المادة لمدة زمنية معينة لأخذ مخصص تحوطي لا يعني بأي حال من الأحوال أن القيم الدفترية غير صحيحة وبناء عليه والتوصية بالحاجة الى اخذ مخصصات بقيمة 913 الف دينار هو أمر غير واقعي ولا يتطابق مع طبيعة عمل الشركة من النواحي الفنية المتعلقة بالانتاج ومستوى المخزون ومتطلبات راس المال العامل وتوعية والكميات المطلوبة لمختلف منتجات البتروكيمياويات الوسيطة ، ولتوضيح ذلك تبين ما يلي : ظهرت قيمة البضاعة في 2017/12/31 مبلغ 445 1792 دينار مقسمة كما يلي :

أ . المواد الجاهزة بقيمة 1442 مليون دينار وبعدها أطنان 1564 طن .

ب . المواد الأولية بقيمة 2580 مليون دينار وبعدها أطنان 2515 طن .

ج قطع الغيار بقيمة 341 الف دينار.

د. التعبئة والتغليف بقيمة 90 الف دينار .



شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة الساهمة العامة المدودة Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

وبرأي مجلس الإدارة السابق والمدقق الخارجي السابق أيضا وحسب المعلومات المتوفرة المبنية على تقارير لجان الجرد واللجان الفنية التي قامت بجرد المواد والتدقيق عليها ولم تنسب باي اجراء واجب اتخاذه لتكون مخصص تدني في قيمة هذه المواد حيث ان المخصص الحالي يعتبر كافيا في ضوء قيام المحقق الخارجي بالاستفسار عن هذه الأمور من الموظفين المعنيين بهذا الأمر بشكل دوري ويتسبب بأخذ مخصصات عند وجوب ذلك . والمواد الراكدة تعني مواد لم تتغير كميتها لعدم استخدامها بعد وليس لانها تالفة . وإذا كانت تالفة فيجب ان تصنف بانها تالفة علما بان لجان الجرد واللجان الفنية لم تنسب باي اطلاق من هذه المواد وتأخذ لجان الجرد بعين الاعتبار قبل اصدار كشوفات جردها النهائية بالتحقق بان المواد تحافظ على قيمتها وقيم المواد عالمياً تزيد ولا تنقص بمرور الزمن و تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن لا يؤثر على مواصفاتها الفنية من ناحية جوهرياً لأن معظمها مواد غير سائلة .

ولتوضيح موضوع البضاعة بشكل تفصيلي فان المواد تقسم الى أربعة أقسام :

1) المواد المتحركة وهي المواد التي تباع وتشتري و عليها طلب بشكل مستمر (2) و المواد البطيئة الحركة فهي مواد تباع وتتحرك ولكن بشكل بطيء ، (3) والمواد الراكدة تكون غالبا تابعة للمصانع المتوقفة و حال اعادة تاهيل هذه المصنع سيتم استخدامها او انها مواد لم تطلب من قبل العملاء خلال فترة معينة ، (4) و المواد التالفة هي المواد التي لا يمكن بيعها بشكل مباشر كمواد صالحة علما ان المواد البطيئة الحركة تستخدم مباشرة حال الطلب من زبائن الشركة حيث تم شراء طحانة وجاروشة وفرز المواد تمهيدا لإعادة استخدامها في منتجات الشركة أو بيعها وقد تم اخذ مخصص عليها ليكون سعرها مناسب للبيع بأسعار عادلة.

و جميع ما سبق يعتمد على العرض والطلب لدى العملاء في القطاع الصناعي وحال نشاطه تنشيط حركة المواد وحال ركوده تركز هذه المواد وهو أمر طبيعي يحدث في كل الشركات الصناعية فنحن شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة نشترى المواد الأولية ونصنعها حسب طلبات ومواصفات العملاء وهناك منات المعادلات و النسب المختلفة التي تستخدم بها المواد الأولية وهناك منات المواد الأولية التي تستخدم لعدة منتجات وهناك منات المواد التي تستخدم المنتجات خاصة ومحددة ، وطلبات العملاء تحدد ذلك وليس نحن . ويجدر العلم أن ضعف الاقتصاد الأردني و اغلاق الأسواق العراقية والسورية والمصرية وضعف الاقتصاد السعودي له دور كبير في تحريك عملاتنا ومن ثم تحريك منتجاتنا ، وأنه عند الحاجة لأخذ مخصص على المواد الراكدة فيتم تطبيق ذلك حسب الأصول ، علما بان جميع المواد المذكورة أعلاه تظهر بالكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق . أيهما أقل وقد أعطت الإدارة هذا الموضوع أهمية قصوى وشكلت لجنة من جميع اجهزة الشركة من الفنيين لتقديم تقرير تفصيلي وتم تقديم عدة تقارير تفصيلية تم مناقشتها وتم اعتمادها وتم عرض ملخصاتها على مجلس الإدارة وهي موجودة في ملفات الشركة ويوجد معززات بها .

12



تلفون +٩٦٢ ٥ ٣٦٥٣٣٣٤ - فاكس +٩٦٢ ٥ ٣٦٥٣٣٣٥ - ص.ب ٢٥٠٢ عمان ١١١٨١ الاردن

Tel: +962 5 365334 - Fax: +962 5 3653335 - P.O.Box : 2502 Amman 11181 Jordan

E-mail: info@lpi.com.jo - Website : www.lpi.com.jo



شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة الساهمة العامة المدودة
Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

وبالنسبة لقطع الغيار فقد تم عمل دراسة تفصيلية من قبل اللجان الفنية لجميع قطع الغيار الموجودة سواء للمصانع التي تم إيقافها أو المصانع العاملة وتم عمل تحليل تفصيلي لها بتحديد نوع قطع الغيار التي لا يمكن استخدامها أو الاستفادة منها و قطع الغيار التي يمكن الاستفادة منها و قطع الغيار التي يمكن بيعها والتصرف بها وتوصيات اللجان الفنية لشراء قطع الغيار الجديدة وفق التقارير الفنية المحفوظة بالشركة بشكل تفصيلي علما بأن قيمة جميع القطع بنهاية عام 2017 هي بحدود 341 ألف دينار وكما يلاحظ في كشف جرد نهاية عام 2016 كمثل فان عدد الصفحات الكشوفات الاستهلاك هي بحدود 25 صفحة تحتوي على ما يفوق 1700 بند وكل بند به عدة قطع وبالتالي فيوجد الآلاف القطع في هذا المستودع وعليه فان أي شخص لديه دراية قليلة بأمر الصيانة والقطع الكهربائية والميكانيكية ويعلم خصوصية مصانعنا والآلات المستخدمة به يعلم علم اليقين بأن قيمة البضاعة في مستودع قطع الغيار هي منطقية جدا أو أقل من القيمة السوقية وقيمة المواد هي عادلة جدا.

تم وضع خطة للتصرف بقطع الغيار وتقدير قيمتها وقيمة قطع الغيار التي بحاجة الى شراؤها فقدمت الى مجلس واتخذ قرار بذلك . كما أن ما ذكر اعلاه غير دقيق ويلاحظ أن مستودع قطع الغيار يمثل أقل من 10 % من قيمة ام الآلات والمعدات في الشركة وتم تقدير قيمة قطع الغيار بعد أن تم التدقيق عليها من قبل لجان الجرد وبلغت قيمتها 300-350 الف دينار على مدار 15 سنة مع مراعاة انه تم تحديث معظم المصانع خلال السنوات العشرة الاخيرة وشراء خطوط جديدة مع قطع غيار لها ، وهو امر مثبت بمحاضر مجلس الادارة وقراراته ومثبت لدى دوائر المشتريات والمالية ، مما يدل على حركة الاحلال والتبديل في قطع الغيار ومع ملاحظة ان مصدر ومنشأ هذه القطع له دور كبير في تقييم قطع الغيار واعمارها وقيمة استبدالها لتحقيق نفس المنافع الاقتصادية المستقبلية وإذا لم يتم استخدام بعض القطع هذا دليل على جود الصيانة الدورية وصلاحية الماكينات والآلات وإطالة لعمرها الافتراضي . ويجدر العلم بان قطع الغيار بشكل عام هي قطع متخصصة لخطوط الشركة المتخصصة . ويلاحظ من الجدول التالي ان قيمة المستودع بعام 2003 كانت 312 الف دينار وانخفضت الى 229 الف دينار بعام 2006 ووصلت الى 396 الف دينار لعام 2010 وانخفضت الى 310 لعام 2012 وهكذا والذي يدل على استخدام مئات الآلاف من هذه المستودع و حلول بديل لها قطع جديدة بمئات الآلاف ايضا تابعة للخطوط الجديدة .

العام	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة (دينار)	312049	309062	اعادة هيكله	229546	266169	310745	3113931	395888
العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة (دينار)	304493	309896	328107	330598	330809	333612	340694	-----



شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة الساهمة العامة المحدودة Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

15- البند الخامس عشر : مصاريف التأمين الصحي .

الإجابة : أن لجنة الخبراء لم تتواصل مع المعنيين بهذا الخصوص من الادارة السابقة ولم تتطلع على المستندات التي تشير الى صحة اجراءات التأمين الصحي المتبع من عدمه بهذا الخصوص علما أن المعنيين لهم عقود خاصة بطبيعة مواقعهم التنفيذية وحقوق مكتسبة لهذه المواقع التنفيذية متبعة منذ سنوات وحسب الأصول ومن غير اداريا توحيد الميزات والسياسات على جميع المواقع والموظفين لأسباب ادارية ومالية ولكن تستطيع الشركة تقديم استثناءات لاستقطاب كفاءات فنية وادارية اذا دعت الحاجة ، وهو ما تم في هذه الحالة .

نيابة عن مايزيد عن ٢٠ % من حملة الأسهم "

أجاب الرئيس : ان اجتماع الهيئة العامة اليوم حول البيانات المالية المعدلة لعام 2017 وحتى لا يكون هناك تظليل للمساهمين تم عرض البيانات المالية المعدلة و التي تظهر حقيقة الوضع الحالي للشركة و الهيئة العامة هي صاحبة الصلاحية في المصادقة عليها واعتمادها

استفسر عبدالحفيظ العجلوني : قال من نسال لا يوجد لجنة خبراء نستفسر منها ولا يوجد مجلس ادارة سابق ولا يوجد مجال لسؤال المدقق . ونحن هنا للمصادقة على بيانات مالية معدلة لعام 2017
أجاب الرئيس : ان اي مساهم من الحضور يستطيع الحكم على البيانات المالية المعدلة الموجودة امامه و الاستفسار عن تلك البيانات و تستطيع الاجابة بناءً على الوثائق المتوفرة امامنا .

وجه السيد عبدالحفيظ العجلوني السؤال لمندوب مراقب عام الشركات ان البيانات المالية لعام 2017 قام باعدادها مجلس الادارة السابق ومن قام بتوصية بتعديلها لجنة الخبراء . وكان من المفروض ان مجلس الادارة الذي اعد هذه البيانات المالية السابقة ان يكون متواجد لرد على اي استفسار او سؤال.
مداخلة من المساهم سامر علي احمد الطيب : ان البيانات المالية المعدلة التي امامنا في صفحة (30) يوجد بها كافة التفاصيل وهي تعديلات من المركز المالي وقائمة الارباح والخسائر والرصيد قبل التعديل والرصيد بعد التعديل وان لجنة الخبراء هي التي اوصت بالتعديلات للهيئة العامة وان الهيئة العامة هي صاحبة الصلاحية في اعتمادها.
وقد تم فتح باب التصويت من قبل رئيس الجلسة السيد رياض الخشمان للمصادقة او عدم المصادقة على البيانات المالية المعدلة لعام 2017 على ضوء تقرير لجنة الخبراء المكلفة من قبل عطوفة مراقب عام الشركات .
طرح مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد زكريا الصمادي للسادة المساهمين التصويت على المصادقة او عدم المصادقة .



شركة الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة الساهمة العامة المحدودة
Intermediate Petrochemicals Industries Co. Ltd

وبعد اجراءات التصويت وفرز الاصوات من قبل المراقبين اعلن مندوب عطفة مراقب عام الشركات السيد زكريا الصمادي , عن اجمالي الحضور والذين يملكون عدد اسهم 5253133 سهماً حيث ان نسبة المصادقة على البيانات المالية المعدلة 2017 بلغت % 76 من الحضور بعدد اسهم بلغت 4031907 سهماً وان نسبة عدم المصادقة على البيانات المالية المعدلة بلغت % 24 من الحضور بعدد اسهم بلغت 1221226 سهماً. وبذلك تمت المصادقة من قبل الهيئة العامة على البيانات المالية المعدلة لعام 2017 على ضوء تقرير لجنة الخبراء المكلفة من قبل عطفة مراقب عام الشركات وتفويض مجلس الادارة باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

وحيث انه لا يوجد امور اخرى فقد شكر الرئيس السادة الحضور. واغلق المحضر في نفس اليوم وعند الساعة 2:30 من بعد الظهر .

رئيس الجلسة
السيد رياض الخشمان

مندوب مراقب عام الشركات
السيد زكريا الصمادي

كاتب الجلسة
السيد عمر جاموس